في انتفـاضتكم الشعبيـة هو الكفيـل بتحطيم عربدة الادارة الاميركية، وسيحملها على التخلّي عن غطرستها وشروطها التعجيزية التي تحاول فرضها على ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف. [بينما] هي الملزمة بتقديم التنازلات لشعبنا، وليس العكس، فلتعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسـطيني، وحقـه في العودة وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف» (النداء الرقم ٣٦). وكانت الادارة الاميركية، قد وضعت عدداً من الشروط من اجل اقامة اتصالات سياسية مع منظمة التحرير الفلسطينية، منها قبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ونبذ الارهاب.

وقادت منظمة التحرير الفلسطينية الحملة الدبلوماسية، معتمدة على دعم الدول العربية لها، حيث عُقدت «قمّة الجزائر»، في حزيران (يونيو) ١٩٨٨. وقد طالبت الانتفاضة تلك القمة بـ «١ ـ اتخاذ موقف سياسي موحّد وواضح أمام العالم أجمع يؤكد دعم م.ت.ف. ووحدانية وشرعية تمثيلها لشعبنـا، وتـوفير سبل الدعم المختلفة لتمكين شعبنا من مواصلة نضاله؛ ٢ ـ رفض كافة الحلول التصفـوية، وفي مقدمها مبادرة شولتس، والتمسّك بضرورة عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات بمشارك م.ت.ف. في وفد مستقل ومتكافىء مع الاطراف الاخرى» (النداء الرقم ١٨)، وجاءت قرارات القمّة مؤيدة للانتفاضة الفلسطينية وداعمة لدبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية[٢١].

ولم يقتصر الامر على جولات شولتس الاربعة في حينه، او على القمة العربية، بل زار المنطقة، أيضاً، وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه. ومن أبرز ما قام به اجتماعه مع وزير خارجية اسرائيـل، موشي ارنس، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، وبرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، في القاهرة، في يوم واحد.

وأوضحت النشاطات الدبلوماسية المكثّفة، آنذاك، ان الوضع لا يحتمل التلكؤ، وهذا ما أشار اليه شولتس، في تصريح له في أوائل حزيران (يونيو) ١٩٨٨، في مطار اللد، في اسرائيل، حيث قال، ان «أي طرف لا يستطيع ان يسمح لنفسه برفض فرصة التفاوض، [وان] عملية السلام يجب ان ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ السلام في مقابل الارض، [وان] استمرار احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة ورفض الحقوق الفلسطينية يؤديان الى طريق مسدود في عملية السلام، ومن الوهم الاعتقاد بأن هذا الوضع يمكن ان يستمر... [و] التحدي، بالنسبة الى الفلسطينيين، هو ان يضعوا برنامجاً سياسياً فاعلاً يحل محل الشعارات والعنف، ذلك ان العنف لا يمكن ان يضع حداً للاحتلال»[٢٢].

وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية التحدي وأعلنت عن عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني للبحث في وضع برنامج للسلام، وحل المشكلة الفلسطينية. وتقرّر عقد هذه الدورة في الجزائر، من ١٢ الى ١٥/١١/١٩٨٨. وتوجّهت قيادة الانتفاضة، في نداء لها الى أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، «تدعوهم الى العمل الجادّ من أجل بلورة برنامج سياسي واضح، وحاسم، يضمن حقوق شعبنا الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، ويتماشى مع متطلبات المرحلة الحالية، وقادر على التعامل مع المجتمع الدولي، ومن منطلق تمسّك شعبنا باحلال السلام القائم على العدل في المنطقة وحل قضيتنا حلاً مشرفاً» (النداء الرقم ٣٦). وبعد اصدار قرارات المجلس الوطني الفلسطيني[٢٣]، حيّت قيادة الانتفاضة، في نداء لها، «المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية... على تفاعلها المسـؤول مع انتفـاضتنا الباسلة واستثمارها... في ترجمة ذلك، من خلال اقرار وثيقة الاستقلال